محاضرة رقم: 5	
الكلية	التربية للعلوم الانسانية
القسم	الجغرافية
اسم المادة باللغة العربية	مشكلات زراعية
اسم المادة باللغة الانكليزية	
المرحلة	الماجستير
السنة الدراسية	2019 – 2020
الفصل الدراسي	الثاني
المحاضر	ا.م.د. اسماعيل محمد خليفة
عنوان المحاضرة باللغة العربية	الهجرة والتهجير واثرها على الزراعة
عنوان المحاضرة باللغة الانكليزية	
المراجع والمصادر	1- كاظم عبادي جاسم . جغرافية الزراعة . دار صفاء للنشر والتوزيع . الطبعة الاولى .2014 . 2- منصور حمدي . جغرافية الزراعية . دار وائل للنشر . الاردن . 2014 . 3- مكي محمد عزيز ورياض ابراهيم السعدي .جغرافية السكان .جامعة بغداد .مطبعة جامعة بغداد .1984.

المحتوى المحاضرة...

الهجرة والتهجير واثرها على الزراعة :

الهجرة هو ذلك الفرع من العلم الذي يرصد تحركات السكان عبر المناطق الجغرافية المختلفة داخل دولة ما (هجرة داخلية) وكذلك هجرتهم عبر الحدود الدولية (هجرة خارجية) ويرصد أعداد وتوجهات وتدفقات الهجرة عبر الحدود ودراسة أسبابها والنتائج المترتبة عليها سواء بالنسبة للمهاجر وأسرته أو بلد المنشأ أو بلد الإستقبال. يعني هذا الفرع من العلوم إلى دراسة الجاليات المغتربة ومدى اندماجهم في مجتمعاتهم الجديدة. من الناحية الاقتصادية يدرس هذا الفرع من العلم التحويلات وآثارها على الأسرة والمجتمع وكيف يتم إرسالها واستثمارها.

أنواع الهجرة:

تنقسم الهجرة إلى عدة أنواع طبقا لطبيعة الهجرة والعوامل التي تدفع الشخص للهجرة.

أولا: من حيث طبيعة قرار الهجرة

- الهجرة القسرية: إجبارية بطبيعتها وتنتج جراء الحروب والصراعات أو جراء الكوارث البيئية.
- الهجرة الطوعية: وهي تعتمد على الاختيار الحر للفرد وتسمى أحيانا هجرة اقتصادية.

ثانيا: من حيث حركة الهجرة عبر الحدود

- هجرة داخلية: داخل نفس البلد بدون عبور الحدود الدولية
- هجرة خارجية/دولية: تعني بالضرورة عبور الحدود الدولية إلى دولة أخرى

ثالثا: من حيث الطبيعة القانونية للهجرة

- هجرة شرعية: وتسمى أحيانا قانونية أو موثقة وهي التي تتم من خلال إتباع تعليمات الدخول والإقامة

- هجرة غير شرعية: وتسمى أيضا غير قانونية وغير نظامية وهي تعني دخول دولة ما بدون إتباع الإجراءات القانونية اللازمة أو البقاء في دولة ما بعد انتهاء مدة التأشيرة المسموح بها.

الهجرة من الريف الى المدينة الهجرة القروية

هي رحيل الأفراد أو المجموعات والأسرة بأكملها من الحياة القروية التي تعيش وتعمل فيها، إلى المدينة نهائيًا وبصفةٍ دائمةٍ، وذلك بهدف الاستقرار بمجال حياة آخر حضري في المدينة، وبغض النظر عن الأسباب إن كانت اجتماعية أو اقتصادية، وعن الطرق المتبعة إن كانت اختيارية أو اضطرارية، وتُعدّ من أكثر الظواهر المعاصرة انتشارًا في معظم دول العالم؛ بسبب التطورات السريعة، حيث يرغب الناس بمواكبة واقع الحياة الجديدة، وإضافةً إلى التحديات الاقتصادية وضعف التنمية الحكومية في المناطق الريفية، ولأسباب أخرى عديدة، وتشمل آثار هذه الهجرة على القرية والمدينة بحدٍ سواء، وكذلك على المجتمع والدولة ككلّ، وفي هذا المقال معلومات عن أسباب ونتائج الهجرة القروية.

مخطط بين المهاجرون ودوافع الهجرة وانواعها

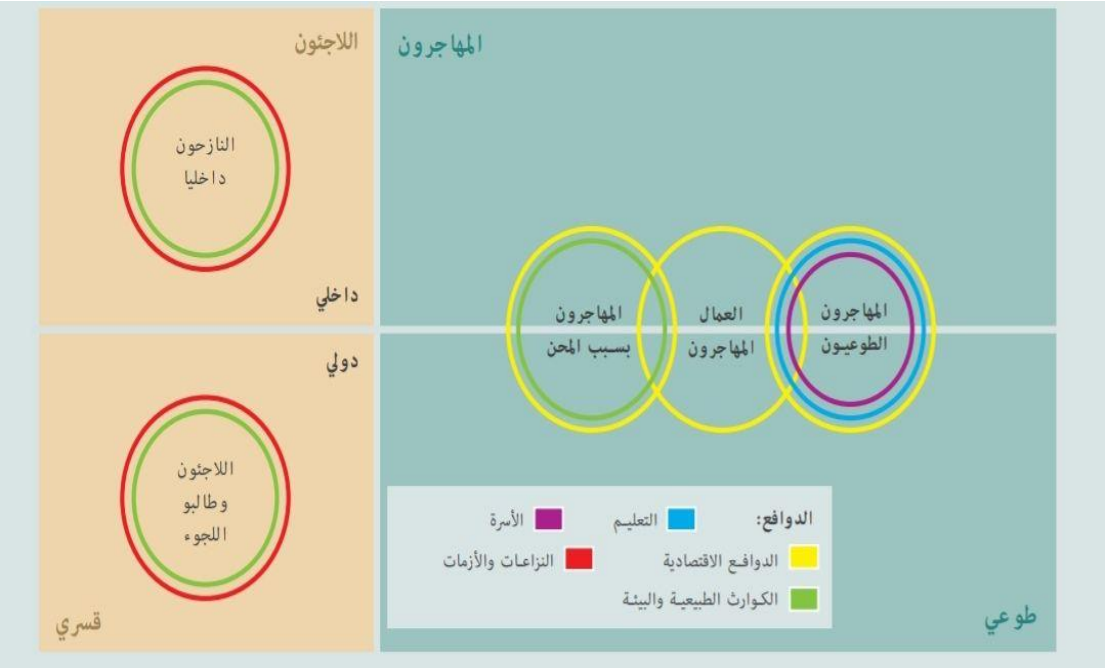

بعض الاراضي الزراعية المهجورة

أسباب ونتائج الهجرة

تُعدّ العوامل مثل الفقر وانعدام الأمن الغذائي والبطالة ونقص فرص العمل، والتغير المناخي، وسوء أوضاع البيئة، من بين الأسباب الرئيسية للهجرة من الريف، كما أنّ لها نتائج ديموغرافية أو سكانية واقتصادية واجتماعية على كلّ من الريف والمدينة. أسباب الهجرة القروية على الأرجح تكون الهجرة قرارًا متعمدًا وأحد الطرق التي يسعى لها الكثيرون لتحسين سبل العيش والحياة الكريمة، وسيتم تعداد أهم الأسباب الرئيسة التي تجعل السكان يتخذون القرار بالهجرة القروية:

- الفقر المدقع في القرية وانعدام الأمن الغذائي: حيث إنّ ما يزيد على 75% من الفقراء ومن يفتقرون للأمن الغذائي هم من أهل المناطق القروية، حيث غالبًا ما يعتمدون على الإنتاج الزراعي بطرق قديمة لتأمين معيشتهم، كما يواجهون مصاعب كبيرة في الحصول على المنح أو القروض لتحسين زراعتهم، كما يصعب عليهم الوصول إلى الأسواق.
- ضعف توافر فرص العمل: حيث إنّ معظم الفرص الوظيفية الموجودة في القرية هي في مجال الزراعة وبأجور زهيدة، وبظروف غير صحية وضعف في العدالة والمساواة، إضافةً إلى قلة توفر فرص التدريب والخدمات الإرشادية.
- عدم المساواة في الخدمات: حيث يرغب أهل القرية بالهجرة؛ بسبب الحصول على الخدمات الحكومية والتعليمية والصحية الأفضل والمزيد من الحماية الاجتماعية.
- التغير المناخي: حيث إنّ معظم صغار الملاك والمزارعين والصيادين والقرى المعتمدة على الغابات والرعي الطبيعي هي من أكثر الفئات تأثرًا بالتغير المناخي وما ينتج عنه من كوارث طبيعية.
- استنزاف الموارد الطبيعية والتدهور البيئي: حيث إنّ التغير المناخي والتصحر قد حوّل الكثير من الأراضي الزراعية إلى صحاري؛ مما أضعف كثيرًا من قدرة وإنتاجية المزارعين.

- انعدام الامن والاستقرار الذي ادى بنزوح المجتمع الريفي بصورة خاصة والمجتمع في محافظة الانبار بصورة عامة بسبب العمليات العسكرية الاخيرة .

نتائج وأثار الهجرة :

تتعدد أسباب ونتائج الهجرة القروية، فهناك نتائج ديموغرافية أو سكانية، وأخرى اقتصادية واجتماعية مثل اختلاف التركيب النوعي وغيرها الكثير، ومن أهم هذه نتائج الهجرة القروية ما يأتي:

نتائج ديموغرافية: حيث يتغير عدد السكان بسبب الهجرة القروية في اتجاهين متضادين، من زيادة في أعدادهم في المدن، ونقص في القرى والأرياف، حيث ينتج نمو حضاري عشوائي في المدن، مما يؤدي لنقص في الخدمات العامة بسبب زيادة الضغط عليها ، وزيادة البطالة وانخفاض اجور العمال والانحراف ، والتحضر الشكلي أو الزائف.

نتائج اقتصادية: حيث يُمكن للصناعات والخدمات في المدينة امتصاص البطالة، كما تنشأ مهن جديدة ويرتفع أجر العامل المهاجر في المدينة، مع ذلك في الصورة العامة ينخفض مستوى الأجور عن السابق، وترتفع نسبة البطالة، وفي القرية تنقص الأيدي العاملة من الشباب الا القلة ومع هذا تكون تلك الايادي العاملة مكلفة الثمن بسبب قلتها في الريف ، على العكس من المدن المهاجرة اليها اذا ترتفع كثافة الايادي العاملة هناك وتقل كلفها لقلة الطلب عليها. اذا ان هناك الكثير من الاعمال في المدن يستخدم فيها الالة لوفرة رؤوس الاموال ومقابل هذا فان الريف يفتقر للكفاءات مقارنة باليد العاملة في المدن.

نتائج اجتماعية: ففي المدينة، تزداد نسبة الجرائم، كما يمارس القرويين عاداتهم التي لا تتفق مع الحياة الحضرية، وتنتشر مدن الصفيح التي هي بؤرة المشاكل الاجتماعية، وفي القرى يختلف التركيب النوعي وترتفع نسبة الإناث، وتقل التوجهات لتطوير الريف مما يزيد من تخلفه. كذلك التغيير من شكل مخطط المدن من خلال التوسع العمراني والعشوائيات .

الحلول والمقترحات :

لحلّ هذه المشكلة لا بدّ في البداية من بتر الأسباب الّتي تؤدّي لأفضليّة المدن أو التقليل منها، و العمل على أن لا تكون الأرياف مهجورة حتّى و إن حصلت الضرورة للعمل في المدن، ففي بادئ الأمر لا بدّ من أن يكون هناك ما يكفي من الخدمات في الأرياف كالخدمات الصحيّة و التعليم و ذلك كإنشاء مستشفى في منطقة وسطيّة بين القرى أو إنشاء جامعة و دوائر حكوميّة فرعيّة، أي أن يكون هناك ما يشبه المدينة المصغّرة في وسط الريف، و من ثمّ نقل جزء من الأعمال إلى مناطق الريف كأن تكون هناك شركات في المناطق الريفيّة، و شيئاً فشيئاً تكون المنطقة الوسطيّة تلك كمدينة ريفيّة يرجع إليها أهل الريف في أعمالهم و حياتهم اليوميّة، و تساعد على بقاء أهل الريف في موطنهم الأصلي، و أمّا إن كان هناك مدينة قريبة أو تقع في الوسط من مناطق الريف فيتم استغلالها كنقطة مركز فقط، بحيث يكون لأهل الريف مواصلات خاصّة بهم تصلهم بالمدينة على الدوام فلا يضطرّون للاستقرار بشكل دائم في المدينة، في خطوة أخرى يمكن العمل على تشجيع الاستثمار في المجالات الزراعيّة و الانتاج الحيواني، سواء من أهل الأرياف نفسهم بتخصيص نسبة دعم خاصّة بالمزارعين و رعاة الماشية، أو من خلال توجيه الأموال إلى تلك المجالات من خلال وضع حوافز للاستثمار، والعمل على ازالة الهوة والفرق بين الريف والمدينة والحد من هذا التباين و بذلك تنتفي بعض أسباب هجرة الريف للحصول على المال في المدن والكثر من الخدمات والمنشاة التي تجعل ابن الريف يستغني عن الهجرة الى المدينة لوجود ما يعوضه عن الهجرة الا لبعض الرحلات الموقتة للأعمال الادارية وغيرها التي يكون مركزها المدينة .

العراق انموذجا:

توثر الهجرة على الزراعة والنظم الغذائية والتنمية الريفية وتتأثر بها في آن واحد قد يجانب الصواب رسم صورة بسيطة للوضع. فمن ناحية، هنالك أمثلة عديدة حول اضطرار أصحاب الحيازات الصغيرة، وغيرهم من السكان الريفيين، إلى الهجرة إلى البلدات والمدن الأكبر نتيجة افتقار الوسط الريفي والزراعي إلى الفرص الاقتصادية. وكذلك نتيجة الوضع الامني والسياسي وفي هذا السياق، من المتوقع أن يقود انخفاض الانتاجية الزراعية، وتكوين الروابط مع الأسواق، وتنمية الاقتصاد الريفي خارج المزرعة، إلى الحد من الضغوط المؤدية إلى الهجرة. وترك الاراضي واهمالها وتشير الأدلة إلى حصول ذلك في الحالات التي توفّرت فيها الاستثمارات في المناطق الريفية – على سبيل المثال الاستثمارات في تحسين البنية الأساسية كما في محافظة بغداد ، وعدم وتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من الوصول إلى التكنولوجيا، والتدريب والخدمات. وتؤكد تجارب مشروعات الصندوق هذا الأمر .ومن جانب آخر، غالباً ما يؤدي تحسن الإنتاجية الزراعية وزيادة الدخول إلى دفع عجلة العمالة خارج المزرعة، الأمر الذي يزيد في حالات عديدة من الفرص المتوفرة للأشخاص للخروج من المناطق الريفية ومجال الزراعة. ومع ارتفاع أرباح المزارع، تزداد الاستثمارات في المدخلات، والخدمات والآلات. وبارتفاع دخول المزارعين، يزيد إنفاقهم على السلع غير الغذائية من قبيل المعدات المنزلية، والملابس، والأنشطة الترفيهية. وتؤدي جميع هذه العوامل إلى تهيئة الفرص في القطاع غير الزراعي. وبالتالي، تساهم التنمية الزراعية، في واقع الأمر، في تعزيز فرص حراك العاملين نحو القطاعات غير المرتبطة تقليدياً بالريف والمزرعة .وفي حين تعد الزراعة والتنمية الريفية ضروريتين للحد من اضطرار الأشخاص للهجرة من أجل إعالة أسرهم، إلا أن هذه التنمية بطبيعتها تهيئ الفرص لحراك العاملين. وقد تبيّن أن هذه الفرص تساعد أسر أصحاب الحيازات الصغيرة على زيادة دخولهم وتوفير رأس المال اللازم للاستثمار في مزارعهم. وعدم ترك اراضيهم الزراعية واهمالها

المصادر

2- كاظم عبادي جاسم . جغرافية الزراعة . دار صفاء للنشر والتوزيع . الطبعة الاولى .2014 .
3- منصور حمدي . جغرافية الزراعية . دار وائل للنشر . الاردن . 2014 .
4- مكي محمد عزيز ورياض ابراهيم السعدي .جغرافية السكان .جامعة بغداد .مطبعة جامعة بغداد .1984.
5- عباس فاضل السعدي .اصول جغرافية الزراعة . جامعة بغداد . دار الوضاح للنشر . الطبعة الاولى . 2019 .
6- محمد بن سلمان السكران . الهجرة الريفية واثرها على التنمية الزراعية .كلية العلوم والاغذية الزراعية . جامعة الملك سعود . مجلة الجغرافيون العرب .

الانترنت